صراع القمة ودعائم النظام الاقتصادي العالمي الجديد

بن موسى كمال
أستاذ محاضر بجامعة الجزائر

ترتبط جميع الدول في العالم بشبكة من العلاقات المختلفة، وتقوم مؤسسات دولية بضبط وتنظيم هذه العلاقات من خلال مواثيق واتفاقيات متعددة، تهدف إلى تحقيق الرفاهية ورفع مستوى المعيشة للأفراد في جميع البلدان، وزيادة معدلات التنمية الاقتصادية ودعم التعاون الدولي بما يحقق الأهداف العامة للمجتمع الدولي.

ويمثل الجانب الاقتصادي أحد أهم العوامل التي تؤثر في طبيعة العلاقات المتشابكة بين مختلف الدول وتساهم بدور فاعل في رسم اتجاهها.

إن مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد لا يعبر عن معنى التبادل التجاري الدولي فقط، إنما يمتد ليشمل انتقال الجماعات البشرية وانتقال عوامل الإنتاج عبر الحدود السياسية للدول وتعزيز التعاون والترابط بين جميع البلدان لصد الأزمات ومواجهة المشكلات التي تهدد الأمن والاستقرار وترهن الرفاهية الإنسانية. إن مصطلح النظام الاقتصادي العالمي الجديد من المصطلحات التي ظهرت حديثا، حيث تناولته أقلام المفكرين والمنظرين والمختصين في شؤون الاقتصاد والعلاقات الدولية بالتحليل والدراسة، كما لم يغب عن اللقاءات والاجتماعات والندوات الرسمية وغير الرسمية، الإقليمية منها والدولية.

تبين الدراسات التجارية والاقتصادية أنه في المراحل المختلفة التي مرت بها عملية التبادل التجاري بين الدول قد ساد مبدءان أساسيان أثرا في طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية؛ فاعتمد تقييد التجارة الخارجية كمبدأ اتخذته الدولة بصور متعددة من اجل مساعدة الصناعات الوطنية الوليدة، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي. أما مبدأ تحرير التجارة الخارجية فهو يدعو إلى إطلاق حرية التبادل التجاري ومكين الدول من الاستفادة من المزايا التي يحققها هذا المبدأ.

وقد تميز النظام الاقتصادي الدولي الجديد بخصائص عدة، فهو يتسم بالديناميكية في التشكيل والتكوين، ويؤثر فيه التدفق الهائل للمعلومات وسرعة التطور في التقنية الحديثة، كما تسيطر عليه التكتلات الاقتصادية والشركات متعددة الجنسيات وتزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية، وظهور نوع جديد من تقسيم العمل، وزيادة الاعتماد الدولي المتبادل.

إن مفهوم مصطلح النظام الجديد يختلف من حيث الزمان وطريقة التحليل. وورد بديباجة الإعلان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1974[1] تعريف للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، بأنه ذلك النظام المبني على الإنصاف وتساوي جميع الدول في السيادة وعلى ترابطها واشتراك مصالحها وتعاونها بصرف النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية، ويكون

من شأن هذا النظام تصحيح الفروق، ومعالجة المظالم القائمة. ويسمح بالقضاء على الهوة المتنامية بين الدول المتقدمة والدول النامية كضمان للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السريعة والمستمرة للأجيال الحاضرة والمقبلة [2].

ـ **خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد:** أخذ النظام الاقتصادي العالمي الجديد ينمو ويتطور منذ بداياته الأولى في أعقاب الحرب العالمية الثانية – ليحل محل النظام السابق الذي عجلت بسقوطه أزماته العديدة وتناقضاته الكثيرة – بصورة رتيبة. ومنذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي بعد سقوط المعسكر الشيوعي دخل مرحلة جديدة بدأت تتحدد معالمه وتتضح ملامحه واتخذ منحنى أكثر تطورا.

وبالرغم من أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد لم تكتمل صورته النهائية بل مازال في إطار التشكيل والتكوين إلا أن خصائصه في هذه المرحلة تتميز بوضوح مقارنة بالمراحل السابقة، وإن كان بعض منها لم يكن وليد هذه المرحلة بل لها جذور تضرب في الماضي. والخصائص الرئيسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد نتناولها هنا بشيء من التحليل.

1. الديناميكية: كما سبق فإن النظام الاقتصادي العالمي الجديد قد بدا واضح المعالم بيّن القسمات مع بداية التسعينات من القرن الماضي ثم استمر في النمو والتطور، وبالرغم من الأشواط التي قطعها إلا أنه مازال في طور التشكيل والتكوين، مقارنة بما كان سائدا من أوضاع اقتصادية عالمية سبقت هذه الفترة. ويلاحظ أن هذا النظام يعتمد على وسائل وأساليب متجددة لبلوغ غاياته وتحقيق أهدافه وتعظيم مصالحه تماشيا مع سرعة التغيرات العالمية.

إن خاصية الديناميكية التي تميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد تتأكد يوميا، فليس هناك ثبات مطلق لما هي عليه الأمور الآن، فاحتمالات تغير موازين القوى وارد، والهيكلة ليست نهائية، والآليات والقواعد والأنظمة قد تتبدل، كما أن بؤر التوتر وقضايا النزاع ومظاهر الترقب، وما يمكن أن تقوم به الأطراف المتضررة من هذا النظام الذي تسيره الدول المتقدمة في صالحها من ردود أفعال في حال ثورتها..

إن النظام الاقتصادي العالمي الجديد لم يأخذ شكله النهائي بعد، وهو يساير جميع المتغيرات باستمرار، ففترة الترتيب والتشكيل قد تطول قبل أن يستقر على وضع نهائي.

2. الهرمية في تحديد موازين القوى: بعد انهيار المعسكر الشيوعي انفردت الدول الرأسمالية الكبرى بسيادة النظام العالمي الجديد، وأصبحت القطبية الرأسمالية هي المسيطرة على العالم، وسياسة الحرية الاقتصادية واقتصاد السوق هي السائدة.

وقد ازداد الصراع على قمة النظام الاقتصادي الرأسمالي منذ أن وضعت الحرب الباردة أوزارها، ويدور هذا الصراع بين أطراف ثلاثة هي: اليابان والاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية. ونهاية الصراع في المستقبل ليس ضروريا أن يحسم لطرف على حساب البقية، بل قد تظهر تعددية قطبية تتوحد فيما بينها وتتجانس وتأخذ بمبدأ الاعتماد المتبادل لتتغلب على

عوامل الانفراط والتنافر، مع قبول مبدأ الصراع في النواحي التجارية والاقتصادية واقتسام أسواق العالم الثالث، ولكنها تترتب بحيث تقف الولايات المتحدة الأمريكية على قمة الهرم تتلوها كل من أوروبا واليابان وخاصة مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين[3]، ويتوقف استمرار ذلك الوضع على العديد من العوامل المستقبلية التي تعكس طموحات كل من الاتحاد الأوربي واليابان في التربع على القمة الهرمية، وإدارة وقيادة النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

وحسب خاصية الديناميكية التي يتميز بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد فقد يشهد النصف الثاني من القرن الحادي والعشرين تبدل الأدوار على القمة الهرمية، يكون الاتحاد الأوربي هو الذي ينفرد بالقمة إذا استطاع استيعاب الدول الغنية التي لم تنخرط بعد فيه، وإذا استثمر جميع المميزات المختلفة التي تنفرد بها كل دولة من دوله واستغل جميع العوامل الدافعة لهذا التوجه، يليها اليابان ثم الولايات المتحدة الأمريكية[(4)].

3. <u>تعدد أنواع تقسيم العمل</u>: إن الصورة القديمة للتقسيم الدولي للعمل تظهر أن مجموعة من الدول وخاصة النامية تتخصص في المواد الخام الأولية والتعدينية والمواد الزراعية، أما الدول المتقدمة فتتمتع بميزة نسبية في المنتجات الصناعية.

ومع ظهور النظام الاقتصادي العالمي الجديد برزت أنواع جديدة لتقسيم العمل. ولعل العوامل الأساسية التي أدت إلى ذلك التقدم التكنولوجي الحديث بإيجاده لتخصصات جديدة، وتمكن بعض الدول النامية من تحقيق ميزات نسبية في بعض السلع الصناعية التي كانت حكرا على الدول المتقدمة. ومن أهم الأنواع الجديدة لتقسيم العمل[5]:

ـــ تقسيم العمل بين الدول في نفس السلعة، حيث وجدت أنواع متعددة من السلعة الواحدة، مثل أجهزة الحاسب، أجهزة الاتصالات، أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة، وسائل النقل والمواصلات، سيارات، طائرات.

ـــ تقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة، حيث تظهر نفس السلع الاستهلاكية المعمرة والآلات والمعدات مثلا في قائمة الصادرات والواردات لنفس الدولة.

ـــ تقسيم العمل داخل السلعة الواحدة، فينقسم إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من الدول، بحيث تتخصص كل دولة في جزء معين.

لقد أدى ظهور الأنواع الجديدة لتقسيم العمل إلى اتخاذ قرارات الإنتاج والاستثمار من منظور عالمي وفقا لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد، بل توفرت فرص مسبوقة أمام العديد من الدول النامية لولوج الأسواق العالمية بمنتجاتها[6].

4. <u>الشركات متعددة الجنسيات</u>: تؤثر الشركات متعددة الجنسيات بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة من نقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية وتأكيد ظاهرة العالمية في كافة المستويات الإنتاجية والتمويلية

والتكنولوجية[7]. وتتسم هاته الشركات بالضخامة وتنوع الأنشطة والانتشار الجغرافي والاعتماد على المدخرات العالمية وتعبئة الكفاءات من مختلف الجنسيات[8]. وتسعى دائما إلى أسواق متنامية لتصريف ما تقدمه من سلع وخدمات، ويسعدها انسياب منتجاتها بين عشرات الملايين وعبر مساحات شاسعة دون إجراءات تصدير أو استيراد أو مرور بالجمارك أو ضرورة جواز سفر عليه تأشيرة دخول[9].

إن تأثير الشركات متعددة الجنسيات في مجريات تكوين وعمل النظام الاقتصادي العالمي الجديد يتضح من خلال العديد من المؤشرات أهمها:

1. تجاوزت الأصول السائلة من الذهب والاحتياطيات النقدية الدولية المتوافرة لدى الشركات المتعددة الجنسيات حوالي ضعفي الاحتياطي العالمي منها. ويدل هذا المؤشر على مقدار تحكم هذه الشركات في السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي[10].

2. إجمالي إيرادات أكبر 500 شركة متعددة الجنسيات عام 1995 يصل إلى 44% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتستحوذ هذه الشركات في مجموعها على حوالي 40% من حجم التجارة الدولية[11].

3. 80% من مبيعات العالم تتم من طرف الشركات متعددة الجنسيات[12].

4. إنتاج أكبر 600 شركة وحدها يتراوح مابين 20%-25% من القيمة المضافة المولدة من إنتاج السلع عالميا[13].

5. حصلت الشركات متعددة الجنسيات على دخل قدر بـــ 9.5 تريليون دولار من مبيعاتها عام 1997. وازداد نصيبها في الصادرات العالمية من الربع في أواخر الثمانينيات إلى الثلث عام 1995 [14].

6. ارتفع إجمالي مبيعات الشركات العملاقة العشرة (جنرال موتورز، فورد موتور مستوى وكوم، هوتشو، ميتسوبيشى، رويال دويتش شال جروب، ماريوبيني، سوميتومو، اكزون، تويوتا موتور، وول مارت ستورز) عن إجمالي الناتج المحلي للعديد من البلدان بما في ذلك تايلاند، النرويج، السعودية، بولندا، جنوب افريقية، اليونان، ماليزيا، كولومبيا، فنزويلا والفلبين[15] .

5. <u>تزايد عدد التكتلات الاقتصادية الإقليمية</u>: ازداد عدد التكتلات الاقتصادية بين مجموعة من الدول تشترك فيما بينها بخصائص عدة وتربطها مصالح اقتصادية مشتركة. ففي دراسة أجراها الصندوق الدولي في عام 1995 أشار إلى وجود حوالي 45 تكتل اقتصادي في مراحل وصور مختلفة، تشمل 75 % من دول العالم وحوالي 80% من سكان العالم، وتسيطر على 85%من التجارة العالمية[16]. ومن هذه التكتلات:

ـــ الاتحاد الأوروبي الذي يعد قوة اقتصادية عملاقة.

ـــ اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) بين كندا والولايات المتحدة والمكسيك

ـــ رابطة دول جنوب شرق آسيا(ASEAN) والتي تضم: اندونيسيا، ماليزيا، الفيليبين، سنغافورة، تايلاند، بروناي.

ـــ منطقة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي APEC الذي يضم في عضويته 18 دولة: دول رابطة ASEAN ومجموعة أخرى موزعة على أربع قارات في آسيا أفريقيا والأمريكيتين.

ـــ جماعة جنوب آسيا وشبه القارة الهندية المعروفة باسم SARC وتضم 7 دول الأكثر فقرا.

تتعاون الدول الأعضاء في التكتلات الاقتصادية وتسهل حركة تبادل السلع والخدمات بينها وتؤسس المشروعات المشتركة، وتعقد اتفاقيات التبادل العيني للسلع بدون عملات حرة، وحرية انتقال رؤوس الأموال بهدف الاستثمار المباشر، فيما عدا تكتل الاتحاد الأوروبي الذي يمثل أقصى صور التكتل في العالم[18].

6. <u>اكتمال دعائم النظام الاقتصادي العالمي الجديد</u>: مع إنشاء المنظمة العالمية للتجارة في 01 جانفي 1995 تكون دعائم النظام الاقتصادي العالمي الجديد قد اكتملت، فالنظامان الدوليان النقدي والمالي قد ظهرا في أعقاب الحرب العالمية الثانية بإنشاء صندوق النقد الدولي في 01 جويلية 1944 وبدأ نشاطه الفعلي وتعامله مع الأعضاء في أول مارس 1947 ليقوم على إدارة النظام النقدي الدولي، وإنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير في 01 جويلية 1944 وبدأ في ممارسة نشاطه رسميا في 25 جوان 1946 ليقوم على إدارة شؤون النظام المالي الدولي، وبإنشاء المنظمة العالمية للتجارة فقد أوكلت لها مهمة إدارة النظام التجاري الدولي.

مع بداية التسعينيات من القرن العشرين ومع ظهور ملامح النظام الاقتصادي العالمي الجديد ازداد دور المنظمات الاقتصادية العالمية فاتخذت آليات جديدة واتبعت قواعد حديثة. لقد ازداد دور كل من الصندوق الدولي والبنك الدولي من خلال ما يقومان بتطبيقه من برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي شملت العديد من دول العالم خاصة بعد سقوط المعسكر الاشتراكي.

ويلاحظ في هذه الفترة الأخيرة أن الصندوق وسع من نطاق مهامه واختصاصاته فقد أصبح يحل محل الحكومات في صياغة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لأنظمة الحكم، وإحداث تغييرات أساسية في الهياكل الاقتصادية والمؤسسية للدولة وتعديل مرافقها الأساسية والتأثير في مستويات الأسعار والتكاليف وتوزيع الدخل القومي، وهو شرط لتلقي المساعدة.. وقد أصبح الآن قادرا على إملاء ذلك كله لأنه يقدم بعض القروض العاجلة المطلوبة وقت اندلاع الأزمة للدول التي تخضع له، ويتوسط لها في عمليات إعادة الجدولة لديونها الخارجية[19].

وقد حدث نفس التطور في إطار البنك الدولي حيث استحدث قروضا للتصحيحات الهيكلية، وهي مشروطة بإجراء برامج إصلاح هيكلي مثل تحرير التجارة الخارجية وتطبيق سياسة الخوصصة..[20]، كما تطورت المشروطية بإنشاء شكل جديد بحيث لا تحصل موافقة من صندوق النقد الدولي إلا بتنفيذ شروطه والعكس.

أما المنظمة العالمية للتجارة التي استخلفت (الجات) فقد تطرقت إلى قضايا جديدة خارج تجارة السلع والمنتجات الصناعية، لتتناول تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والأدبية وإجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة، وتسوية المنازعات، والصرامة في تطبيق القوانين مع حالات الانحراف والتجاوزات.

إن ما يميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو التنسيق والانسجام في عمل المؤسسات الاقتصادية الدولية، وبارتباطها وتكاملها يمكن تشكيل وحدة قوية تحافظ على وجود هذا النظام وتضمن استمراره.

7. **<u>التدفق الهائل للمعلومات والثورة الكبيرة في التكنولوجية والاتصالات</u>:** إن ما يشهده العالم اليوم من توافر وتداول للمعلومات ليعجز المرء عن الاستفادة من بعض منها، وكمثال على ذلك شبكة الإنترنيت التي تضخ في الآلاف بل الملايين من المعلومات يوميا، كما أن التكنولوجية الحديثة قد أحدثت فروقا كبيرة في الإنتاج، أما ثورة الاتصالات فقد قربت أطراف العالم وجعلته قرية صغيرة.

ومن المتوقع أن يشهد النظام الاقتصادي العالمي الجديد مستقبلا أضعاف ما هو عليه الآن من تعميق مكثف للثورة العلمية والتكنولوجية في جوانبها المتعددة وأهمها المعلوماتية والتقنيات الحيوية، وتخليق الموارد أو استنباط مواد جديدة وتحرير الإنتاج الصناعي من الاعتماد الكبير على المواد الأولية وعلى العمالة[21].

والثورة الصناعية التي تمثل الأساس المادي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد ترتب عليها نتائج عدة منها[22]:

1. ثورة في الإنتاج من خلال إقحام المعلومات الجديدة والتكنولوجيات الحديثة في مختلف عمليات الإنتاج، وهو ما أدى إلى ظهور أنواع جديدة من التقسيم الدولي للعمل.

2. ثورة في التسويق: حيث احتدم الصراع واشتد التنافس على الأسواق العالمية لصرف فائض منتجات المشروعات التي عجزت الأسواق الداخلية على استيعابه، وهذا ما أدى إلى زيادة التكتلات الاقتصادية والاندماج الإقليمي لتخفيف حدة التوترات ورفع القدرات التنافسية.

3. النمو الكبير والمتعاظم في التجارة الدولية والتدفقات المالية بسبب تحرير التجارة الدولية والثورة التكنولوجية[23].

4. الاتجاه نحو المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل، حيث تشكلت علاقات تجارية ومالية دولية عززت من مكانة النظام الاقتصاد العالمي الجديد، وأصبح الجميع مرتبطا به ولا يمكن لأي دولة أن تعزل نفسها عن هذا المحيط لحجم التأثر بجميع التغيرات .

8. <u>زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول</u>: منذ ظهور بوادر النظام الاقتصادي العالمي الجديد بعد الحرب العالمية الثانية كانت السياسة المتبعة في ظله هي تحرير التجارة الدولية، والتي سهلت انتقال رؤوس الأموال الدولية مما رفع حجم الإنتاج وزاد في فرص التنافس بين المشاريع الاستثمارية مع الاستفادة من نتائج الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وقد ساعد ذلك بشكل كبير على الترابط بين أجزاء العالم والتأكيد على عالمية الأسواق. إن العوامل السابقة والتغيرات التي تحدث من التفاعل بينها قد أسقطت حاجز المسافات بين جميع الدول وزادت من احتمالات وإمكانيات التأثر والتأثير بين الأعضاء في النظام الاقتصادي العالمي الجديد مما عمق من مفهوم الترابط والتشابك بين الدول وزاد في درجة الاعتماد المتبادل بينها.

وجدير بالذكر أنّ الصفات التي ميزت النظام الاقتصادي العالمي الجديد جراء زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل منذ تحددت ملامح هذا النظام مع بداية التسعينات، أبرزها:

أ. زيادة التعرض للصدمات الاقتصادية الخارجية بسبب ارتفاع نسبة النشاط الاقتصادي المعتمد على حجم التبادل الدولي.

ب. سرعة انتقال الصدمات الاقتصادية بحيث تتعدى منشأها لتنتشر بين أركان الاقتصاد العالمي، فما يحدث في أي دولة سوف تنتقل آثاره إلى الأجزاء الأخرى من العالم، وأزمة 11 سبتمبر 2001 مثال يؤكد ذلك[25].

ج. تزايد أهمية التجارة الدولية كعامل من عوامل النمو في الدول المتخلفة، حيث أن الناتج القومي يتوقف على حجم ونوعية الاستثمارات وسلامة السياسات الاقتصادية الكلية والجزئية وعلى حجم الصادرات.

د. السياسات الاقتصادية الداخلية للدول المتقدمة أصبحت آثارها تتعدى حدودها وتؤثر على اقتصاديات الدول الأخرى بل تتشابه السياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية فيما يتولد عنهما من آثار تقع على بقية الدول.

هـ. زيادة درجة التنافس في الاقتصادي العالمي من خلال اتخاذ سياسة لتحرير التجارة الخارجية، فيجلب التدفقات الدولية السلعية والاستثماراتية والمالية، وقيام أسواق عالمية جديدة تتنافس فيها سلع وخدمات الدول المختلفة[26].

من خلال مجمل النقاط التي تناولناها ومختلف الشروح والتفسيرات التي قدمناها في هذا البحث، يمكن أن نستخلص ما يلي:

ـ مع بداية العقد التاسع من القرن العشرين دخل الاقتصاد العالمي في مرحلة جديدة عندما ظهرت عوامل عديدة أدت إلى انهيار النظام الاشتراكي، وأفرزت ظاهرة العولمة،

وظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة، وسيادة آليات السوق، والثورة التكنولوجية والمعلوماتية وغيرها، أعلنت – في مجملها – عن بداية تكوين وتشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد التي يتصف بخصائص وملامح تميزه عن الأوضاع الاقتصادية الدولية التي كانت سائدة قبل هذا التاريخ.

ـــ بظهور المنظمة العالمية للتجارة اكتملت مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي، فقد تأخر إنشاؤها نتيجة الظروف والترتيبات الاقتصادية الدولية، في حين ظهر في وقت سابق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير الذيْن توليا الإشراف على تنفيذ القواعد التي تنظم العلاقات الاقتصادية الدولية. وتشكل المؤسسات الثلاثة الدعائم النقدية والمالية والتجارية التي يقوم عليها النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

ـــ بعد سقوط النظام الاشتراكي وانتهاء الحرب الباردة، انفردت القطبية الرأسمالية بقيادة النظام الاقتصادي العالمي، فأرست نموذج اقتصاد وآليات السوق والحرية الاقتصادية. لكن الإنفراد بالقمة القطبية الواحدة لا يعني عدم وجود تنافس أو صراع بين الدول الرأسمالية المتقدمة على هذه القمة، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي واليابان، وفشل مؤتمر سياتل دليل واضح على هذا الصراع، فالعالم مرشح لأن يشهد تعددية قطبية، وإن كانت الولايات المتحدة الأمريكية تقف على قمة الهرم منفردة مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، إلا أن هناك العديد من العوامل التي تجعل الإتحاد الأوروبي واليابان يطمحان في التربع على قمة الهرم وقيادة النظام الاقتصادي العالمي. فقد ينتج عن المتغيرات العالمية مستقبلا تبدل في الأدوار على القمة الهرمية.

ـــ إن أحداث الأزمة المالية العالمية أكتوبر 2008 والحادي عشر من سبتمبر 2001 وما ظهر قبل ذلك من أزمات، تدعو إلى ضرورة التركيز على منهجية لإدارة الأزمات الاقتصادية العالمية لتفاديها أو التفاعل معها قبل وقوعها. وفي هذا الصدد يحتاج النظام الاقتصادي العالمي الجديد إلى إعادة النظر في مكوناته وسياساته وآلياته.

ـ الهوامش :

1. ميثاق الدول وواجباتها الاقتصادية الصادر بموجب القرار رقم 3281 عن الدورة 29 للجمعية العامة للأمم المتحدة في 14 ديسمبر 1974.
2. مجلة النفط والتنمية – العدد الأول – أكتوبر 1977.
3. سعيد محمد السيد وأحمد إبراهيم محمود – الفوضى والاستقرار في النظام الدولي، اتجاهات تطور المنظومة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة – التقرير الإستراتيجي العربي 1995 – القاهرة – 1996 – ص 51).
4. لسترثارو. الصراع على القمة– ترجمة أحمد بلبع– كتاب عالم المعرفة– المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب– الكويت 1995 ص ص 304–311.
5. النجار سعيد – النظام الاقتصادي العالمي على عتبة القرن الواحد والعشرين – رسائل النداء الجديد – جمعية النداء الجديد– القاهرة – فيفري – 1996 ص ص 15– 19.
6. عبد الحميد عبد المطلب – النظام الاقتصادي العالمي الجديد – مجموعة النيل العربية – مصر– 2002 – ص 50.
7. عبد المجيد عبد اللطيف – النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر – مجموعة النيل العربية – الطبعة 1 – مصر – 2003.– ص 234.
8. الدول المتقدمة تضغط للإعلان عن جولة جديدة من المفاوضات التجارية، والبلدان النامية غير مستعدة – تقارير خليجية، تصدرها إدارة العلاقات العامة والإعلان بغرفة تجارة وصناعة أبو ظبي – المؤسسة الوطنية للتغليف والطباعة – مجلة اقتصاد أبو ظبي – العدد 347 – ماي2001.
9. الشكري علي يوسف – المنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة – إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة – 2003.
10. عبد الحميد عبد المطلب – النظام الاقتصادي العالمي الجديد – مجموعة النيل العربية – مصر– 2002 – ص 53.
11. عبد الله إسماعيل صبري – نحو نظام اقتصادي عالمي جديد – الهيئة العامة للكتاب – القاهرة – 1977 – ص ص12–14.
12. مرجع أعلاه – ص 44/43.
13. عبد الحميد عبد المطلب – مرجع سبق ذكره – ص 51.

15.14. السيد مصطفى كامل – العولمة: تقييم عام وبعض الأفكار حول اقتصاد عالمي عقلاني – ندوة منظمة التجارة العالمية ومصالح شعوب الجنوب – الناشر مركز المحروسة – القاهرة – أكتوبر 2001. – ص 145.

16. عبد الحميد عبد المطلب – مرجع سبق ذكره – ص 54.
17. مرجع أعلاه – ص 55.
18. حلمي خالد سعد زغلول – مثلث قيادة الاقتصاد العالمي – مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت – 2002 – ص 560/559.

19. عبد الحميد عبد المطلب – مرجع سبق ذكره – ص 57.

20. مرجع أعلاه – ص 50.

21. OMC conférences ministérielles – Hong Kong, la sixième conférence ministérielle. (page consultée le 29 décembre 2004).site de la sixième conférence ministérielle de l'omc, [en ligne]. Adresse
URL :http://www.wto.org/french/thewto_f/minist_f/min05_f/min05_f.ht

22. Dupuy pierre marie – La réorganisation mondiale des échanges - Colloque De Nice – Editions A. Pedone – Paris – 1996.

23. Muriel Signouret - OMC Un Fauteuil Pour Cinq ? - L'intelligence Jeune Afrique - N° 2291 Eco Finance Du 5 Au 11 Décembre 2004

24. النجار سعيد – النظام الاقتصادي العالمي على عتبة القرن الواحد والعشرين – رسائل النداء الجديد – جمعية النداء الجديد– القاهرة – فيفري– 1996 – ص. 15–22.

ــ المراجع باللغة العربية

1. ميثاق الدول وواجباتها الاقتصادية الصادر بموجب القرار رقم 3281 عن الدورة 29 للجمعية العامة للأمم المتحدة في 14 ديسمبر 1974.

2. مجلة النفط والتنمية – العدد الأول – أكتوبر 1977.

3. سعيد محمد السيد وأحمد إبراهيم محمود – الفوضى والاستقرار في النظام الدولي، اتجاهات تطور المنظومة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة – التقرير الإستراتيجي العربي 1995 – القاهرة – 1996.

4. لسترثارو. الصراع على القمة– ترجمة أحمد بلبع– كتاب عالم المعرفة– المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب– الكويت 1995.

5. النجار سعيد – النظام الاقتصادي العالمي على عتبة القرن الواحد والعشرين – رسائل النداء الجديد – جمعية النداء الجديد– القاهرة – فيفري – 1996 .

6. عبد الحميد عبد المطلب – النظام الاقتصادي العالمي الجديد – مجموعة النيل العربية – مصر– 2002 .

7. عبد المجيد عبد اللطيف – النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر – مجموعة النيل العربية – الطبعة 1 – مصر – 2003.

8. الدول المتقدمة تضغط للإعلان عن جولة جديدة من المفاوضات التجارية، والبلدان النامية غير مستعدة – تقارير خليجية، تصدرها إدارة العلاقات العامة والإعلان بغرفة تجارة وصناعة أبو ظبي – المؤسسة الوطنية للتغليف والطباعة – مجلة اقتصاد أبو ظبي – العدد 347 – ماي2001.

9. الشكري علي يوسف – المنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة – إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة – 2003.

10. عبد الحميد عبد المطلب – النظام الاقتصادي العالمي الجديد – مجموعة النيل العربية – مصر– 2002 .

11. عبد الله إسماعيل صبري – نحو نظام اقتصادي عالمي جديد – الهيئة العامة للكتاب – القاهرة – 1977 .

12. السيد مصطفى كامل – العولمة: تقييم عام وبعض الأفكار حول اقتصاد عالمي عقلاني – ندوة منظمة التجارة العالمية ومصالح شعوب الجنوب – الناشر مركز المحروسة – القاهرة – أكتوبر 2001.

13. النجار سعيد – النظام الاقتصادي العالمي على عتبة القرن الواحد والعشرين – رسائل النداء الجديد – جمعية النداء الجديد– القاهرة – فيفري – 1996.

14. حلمي خالد سعد زغلول – مثلث قيادة الاقتصاد العالمي – مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت – 2002 .

ـــ المراجع باللغة الفرنسية

1. Mc conférences ministérielles – Hongkong, la sixième conférence ministérielle. (page consultée le 29 décembre 2004).site de la sixième conférence ministérielle de l'omc, [en ligne]. Adresse
URL :http://www.wto.org/french/thewto_f/minist_f/min05_f/min05_f.ht

2. Dupuy pierre marie – La réorganisation mondiale des échanges - Colloque De Nice – Editions A. Pedone – Paris – 1996.

3. Muriel Signouret - OMC Un Fauteuil Pour Cinq ? - L'intelligence Jeune Afrique - N° 2291 Eco Finance Du 5 Au 11 Décembre 2004